



مسألة حجم

يتعين أن تنتج الشركات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء عددا أكبر من الوظائف للوفاء بوعود المنطقة

بروس إدواردز

بالنظر

إلى السرعة التي نما بها عدد كبير من اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة، يمكن أن يتصور المرء بسهولة صور للافتات مكتوب عليها «مطلوب مساعدة»، في كل شركة تقريبا. ولكن حتى مع تجاوز معدلات النمو لمستوى ٥٪ سنويا، يظل نمو المنطقة قاصرا عن توفير العدد الكافي من الوظائف مدفوعة الأجر، لا سيما خارج قطاع الزراعة. وتبلغ القوة العاملة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نحو ٤٥٠ مليون شخص، ويقل عدد الأشخاص المسجلين على كشوف الرواتب الرسمية عن ٤٠ مليون شخص. وليس الأمر أن بقية الأشخاص لا يعملون؛ بل في الواقع تبلغ البطالة في المنطقة مستويات منخفضة نسبيا. وتكمن المشكلة في تحويل سوق العمل من سوق ظل فيه الأشخاص يعملون في وظائف صغيرة غير رسمية وفي المزارع — بأجر زهيد أو بدون أجر — إلى سوق تتيح عددا أكبر من الفرص في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، حيث يتوفر قدر أكبر من الأمن الوظيفي. وتقول منظمة العمل الدولية إن ٧٦,٦٪ من العاملين في إفريقيا جنوب الصحراء يعملون في أشكال من الوظائف معرضة للمخاطر.

ومع تسجيل أعلى معدل للخصوبة على مستوى العالم، تحتاج منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من الشركات التجارية أن توفر عددا أكبر من الوظائف حتى يتسنى للمنطقة استيعاب قوة العمل الأخذة في التوسع بسرعة. وتقول الأمم المتحدة إن عدد السكان في عمر العمل في إفريقيا جنوب الصحراء سيزيد بأكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٥٠.

ميزة محتملة

رغم أن تزايد السكان يضع ضغوطا على سوق العمل، فقد يكون أيضا ميزة للمنطقة. ففي إفريقيا جنوب الصحراء، تمثل نسبة السكان في العمر ١٠ إلى ٢٤ البالغة ٣٢٪ أعلى نسبة في العالم — تقول منظمة العمل الدولية إنها تقدم «ثمارا ديموغرافية» نظرا لأن القدرة الإنتاجية للسكان في عمر العمل ستزداد بشدة مع وجود معروض إضافي من العمالة.

وتقول دراسة أعدها صندوق النقد الدولي بعنوان «إفريقيا لديها عمل يجب أن تقوم به: آفاق توظيف العمالة في القرن الجديد» (Africa's Got Work to Do: Employment Prospects in the New Century). إنه إذا كانت اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء قادرة على جذب قدر أكبر من الاستثمار في الإنتاج كثيف الاستخدام للعمالة من شرق آسيا، فمن الممكن فعليا أن تشهد المنطقة قفزة كبيرة في ناتج الصناعات التحويلية للصادرات. إلا أن عدد شاغلي وظائف صناعية اليوم أقل من ١٠٪ من مجموع العاملين في المنطقة.

وقد خلصت دراسة أجراها مؤخرا مركز التنمية العالمية إلى أن الشركات من ٤١ بلدا من منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أصغر بنسبة ٢٤٪ من الشركات في مناطق العالم الأخرى. وقد استندت هذه الدراسة إلى بيانات من ٤١ ألف شركة تعمل في القطاع الرسمي في ١١٩ بلدا وقرنت إنتاجيتها بمرور الوقت.

وتشير الدراسة المعنونة «النمو الموقوف: لماذا لا تخلق الشركات الإفريقية مزيدا من فرص العمل؟» إلى أسباب محتملة لصغر حجم

شركات المنطقة عن شركات المناطق الأخرى، من بينها عدم رغبة الشركات التجارية المملوكة للأسر في تعيين موظفين من خارج الأسرة ومحدودية إمكانات الحصول على حصة في السوق في بعض القطاعات. ولكن بوجه عام، كما تقول الدراسة، فإن ضعف بيئة العمل في المنطقة هو الذي يحول دون نمو الشركات.

وفي حين تمثل بعض العوامل من قبيل محدودية الحصول على تمويل وموثوقية إمداد الكهرباء واضحة، فإن المسائل المتصلة بالحكومة في المنطقة تسهم أيضا بدور في إبقاء عدد الموظفين منخفضا. ويقول فيجايا راماتشاندران، وهو زميل أول في مركز التنمية العالمية وأحد معدي التقرير، إن الشركات الكبيرة غالبا ما تكون أهدافا سهلة للحكومات التي تكون بحاجة ماسة إلى الإيراد الضريبي أو للمسؤولين الفاسدين الباحثين عن رشوى. ونتيجة لذلك، «في بعض البلدان، تحاول الشركات التجارية أن تظل صغيرة حتى لا تظهر على شاشات رادار الهيئات التنظيمية في الحكومة»، ووفقا لهذه الدراسة، يزيد عبء تعامل الشركات مع البيروقراطيين الحكوميين بصورة كبيرة إذا زاد عدد موظفيها على ١٠٠ موظف.

الحجم الصغير مفيد أحيانا

يمثل القطاع الرسمي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء مصدرا مهما للإيراد الضريبي، وتساعد الشركات الكبيرة نسبيا في تمويل البرامج الاجتماعية من قبيل برامج المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية. ولكن مع وجود ٩٠٪ من الوظائف إما في مشاريع أسرية غير رسمية صغيرة أو زراعة الكفاف، لا تكون لدى العاملين فرص كافية للحصول على وظيفة في القطاع الرسمي بمزايا. ويقول ألون توماس، اقتصادي أول في صندوق النقد الدولي، إنه «على الرغم من أن العمل بأجر (العمل مدفوع الأجر خارج قطاع الزراعة) غالبا ما يذكر باعتباره الهدف النهائي في سياسة توظيف العمالة، فإن وظائف المشاريع الأسرية هي التي يرجح بدرجة غالبية أن توفر الجزء الأكبر من الوظائف مستقبلا». ورغم أن الشركات الأسرية الصغيرة لا تدفع ضرائب عموما وغالبا ما توجد صعوبة في الحفاظ عليها، فإن الأمل معقود على أن تتوسع هذه الشركات — بالبدء مثلا بتعيين أحد الجيران — وأن تنظر في تسجيل شركتها للحصول على إمكانية التمويل. ويمكن أن تشجع الحكومات منظمي العمل الحر على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي بتوفير بيئة عمل أكثر ترحيبا.

وفي النهاية، تواجه شركات القطاعين الرسمي وغير الرسمي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء نفس المشكلات. وبالنظر إلى نطاق مسائل توظيف العمالة في المنطقة، ينبغي لصانعي السياسات أن يعملوا على تحسين البيئة التنظيمية، ومعالجة أوجه القصور الأساسية في البنية التحتية، مثل إمدادات الكهرباء، التي يحتاج إليها القطاعان للنمو.

وسيكون تزايد حجم الشركات وعدد رواد المشاريع عنصر أساسيا لتحسين حياة الملايين المحتاجين إلى عمل ثابت الآن ومستقبلا. ■

بروس إدواردز هو أحد أعضاء فريق مجلة التمويل والتنمية.